3مليارات ريال لتلبية الاحتياجات العاجلة لمنظومة الصرف الصحي:

تحذيرات من كارثة بيئية في مدينة الحديدة

كتب / مطهر هزبر

قال وزير المياه والبيئة / عبده رزاز صالح أن وزارته تبذل جهودا كبيره لحل مشكلة شبكة المياه والصرف الصحي بمدينة الحديدة بالتعاون والتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة مشيرا بهذا الصدد أن اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الـوزراء لهذا الغرض قد اعتمدت ثلاثة مليارات ريـال لصالح تحديث منظومة المياه والصرف الصحي لمدينة الحديدة وذلك وفقا لدراسة شاملة أعدتها اللجنة من اجل تلبية الاحتياجات الاحتياجات العاجلة لمنظومة الصرف الصحي وفقا لأسس علمية تكفل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمدينة الحديدة .

وأضاف الوزير رزاز في تصريح لـ(الثورة) أن وزارة المياه والبيئة في تواصل مستمر مع عدد الجهات المانحة للحصول على اعتمادات مالية لتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي في عدد من المحافظات ومنها محافظة الحديدة بما يسهم في تحسين كفاءة شبكة المياه والصرف الصحي فيها.

يأتي ذلك في الوقت الذي تعاني فيه مدينة الحديدة من مخاطر حقيقية تنبئ بحدوث كارثة بيئية نتيجة تقادم شبكة الصرف الصحي بالمدينة والتباطئ الكبير من الجهات ذات العلاقة في أعادة تأهيلها .

وفي هذا الصدد قال عدد من سكان مدينة الحديدة أن شبكة الصرف الصحي باتت مشكلة تؤرقهم وتسبب لهم العديد من الأوبئة نتيجة لاختلاط مياه المجاري بمياه الشرب و انعدام المياه وطفح المجاري في عدد من حارات ومناطق مدينة الحديدة .

وطالب عدد من أبناء الحديدة وكذلك منظمات المجتمع المدني بالمحافظة قـيـادة السلطة المحلية والمؤسسة المحلية للمياه والـصـرف الصحي بالمحافظة وغيرهما من الجهات ذات العلاقة بإيجاد حلول عاجلة لإنقاذ مدينتهم من كارثة بيئة بسبب طفح المجاري وتكدس القمامة وتردي الأوضاع البيئة في كثير من المناطق خصوصا خلال شهر رمضان المبارك .

وكـان المهندس / ايـوب الدبعي مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة قد ناشد الـجـهـات المعنية بسرعة استكمال الإجـراءات التنفيذية لمشروع تأهيل منظومة الصرف الصحي بمدينة الحديدة كي تتمكن المؤسسة من مواجهة الوضع القائم الذي يهدد بانهيار شبكة الصرف الصحي بمدينة الحديدة والتي تم إنشاؤها منذ ما يقارب من 30 عاماً مشيراً إلى أن وزارة المالية قد وافقت على شراء الاحتياجات العاجلة والضرورية للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالحديدة وفقا لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن .

منوها بهذا الصدد أن اللجنة الفنية بالمؤسسة استكملت وثائق المناقصة الخاصة بهذا المشروع ورفعتها للجهات المختصة .

حقوق الانسان في الوطن العربي.. واقع مزرٍ وحقيقة مهدرة

بلقيس الحنش

• تعد جملة (حقوق الإنـسـان) متداولة في كل وسائلنا الإعلامية المختلفة إضافة إلى كل نشاطنا الحقوقي والسياسي لكن الحقيقة تكاد تكون في خط الصفر، فواقع حقوق الإنسان في العالم العربي يشكو كثيرا من الانتهاكات وأغلبها يكمن في الانتهاكات للنشاط السياسي والحقوقي وهـذا يؤشر إلى حداثة الديمقراطية كفكر وثقافة ووعي وممارسة وحداثة العمل وفق الحرية المتاحة في العالم أجمع ولوتفحصنا لتقرير منظمة كرامة للعام الماضي لامكننا أن ندرك أننا مازلنا نعاني الكثير في مجال حفظ كرامة وحرية الإنسان في عالمنا العربي، ففي تقرير كرامة التي انشئت بسويسرة في2004م والتي تهتم بمساندة ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والمهددين بـالإعـدام خـارج نطاق القضاء والاختفاء القسري في العالم العربي تقريرها السنوي لـعـام2012م شملت توصيات عدد من الدول العربية والتي سلط التقرير حالات الانتهاكات التي وقعت فيها وحـال حقوق الإنسان فإن أغلب التوصيات التي صدرت منها قد جمع الوطن العربي بتوصيات تتعلق بإتاحة مزيد من الحريات العامة والحقوقية وإتـاحـة التحقيقات المستقلة والنزيهة وتقصي الحقائق إزاء وقائع الانتهاكات التي تصدر من تلك الدول فيما تميزت سلبا بعض دول العربية بعدم التوقيع على بعض القوانين الخاصة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وكون اليمن جزءً من الوطن العربي والذي شملهم التقرير فقد أشارت كرامة إلى أن اليمن سجلت خلال العام2011 م عدداً من الانتهاكات الجسيمة كما وصفتها والتي وقعت خلال الثورة الشعبية إضافة إلى الهجمات عبر طائرات الدرونز الأمريكية (طائرة بدون طيار) التي خلفت العديد من الضحايا وسط المدنيين والاعتقالات التعسفية بحجة مكافحة الإرهاب الى جانب توصيات تتعلق بوقف الاعتقالات التعسفية والتعذيب وسوء المعاملة ومتابعة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعاقبتهم وخاصة مسئولي قوات الأمن المتورطين في قمع الاحتجاجات في 2011م وأخيراً احترام بنود المسار الانتقالي وفتح باب الحوار بناء مع كل مكونات المجتمع المدني للوصول الى دستور جديد لكن التقرير تخوف من إعدام المدنيين خارج نطاق القضاء بواسطة الطائرات الأمريكية والاعتقالات التعسفية واللجوء إلى التعذيب وسوء المعاملة ومازلنا في اليمن فقد صدر تقرير محلي مؤخرا تحدث عن حالات الانتهاكات التي رصدتها كل من الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان ومنظمة صحفيات بلا قيود في المسودة الأولية لتقرير حالة الانتهاكات لحقوق الإنسان لعامي-2011 2012م والتي أشار بوضوح حالات الانتهاكات من خلال الاحصائيات التي وردت في المسودة فقد أوضحت الاحصائيات البيانية المتعلقة بدور السلطات تجاه الفعاليات السلمية نجد أن السلطة في اغلب الاحتجاجات السلمية كانت هي من تنتهك حق التجمع السلمي أو لم تقم بدور يذكر إزاء ما كانت تتعرض له تلك الاحتجاجات من عنف أو متغاضية عن بعضها ولم تحقق في البعض الآخر، وكان لها دور ايجابي في بعض الحالات القليلة

فمن 2099 احتجاجاً سلمياً تورطت السلطة في 1753 حالة انتهاك، فيما لم يكن لها دور في 306 حالات وكانت متغاضية في 10 حالات، وسجل لها دور إيجابي في(69)حالة فقط..

وعند تفحص البيانات الاحصائية نجد أن السلطة ارتكبت 826 حالة انتهاك بحق المظاهرات، وانتهكت 300 اعتصام، و298، مسيرة، 215 إضرابا، و 77مهرجاناً، 28 تجمعا احتجاجيا.

كما لم يكن لها دور في 163 مظاهرة، و13 مسيرة و 8مهرجانات و 17إضرابا، و 3تجمعات، و 39اعتصاما.

وحسب الاحصائيات فإن من بين 2028 حالة انتهاك طالت حق التجمع السلمي تورطت فيها قوات الأمن العام بـ 581 حالة انتهاك، تلتها قـوات الأمـن المركزي بـ 451 حالة انتهاك، ثم البحث الجنائي 263 حالة والحرس الجمهوري بـ 259 حالة فجهات حكومية مدنية وقضائية بـ 101 حالة انتهاك ثم الفرقة الأولى مدرع بـ95 حالة، ومراكز قوى ومتنفذين بـ 94 حالة ثم الشرطة العسكرية بـ 79 حالة فتدخلات خارجية بـ 24 حالة فالأمن القومي بـ 17 حالة وكذا الاستخبارات العسكرية بـ17 حالة، وأجهزة مكافحة الإرهاب بحالتين.

وتحتل الانتهاكات التي طالت التجمع السلمي المرتبة الثانية في حجم الانتهاكات بعد الاعتقال والتعسف والحبس. حسب الاحصائيات البيانية.

وحسب التقرير فإن عام الثورة 2011 م شهد سقوط (1152) شهيداً وحوالي (27) ألف جريح و(86)معاقاً ومن الجرحى(5808) أصيبوا باختناق في الـغـازات و(9657) جرحى وصلوا إلى المستشفى الميداني و(10661)وصلوا إلى مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وفيما يخص الحراك السلمي الجنوبي قالت المسودة إن الحق في التجمع السلمي هو مثل أعلى الانتهاكات بـ 633 حالة من بين أنواع الانتهاك منها 224 في محافظة عدن،101 في محافظة الضالع، 108 في شبوه، 81 في حضرموت، وتتوزع بقية الحالات بعد ذلك على محافظة لحج، وأبين وهو وضع تؤكد معطياته البيانية على أن النظام والسلطة السياسية تضيق بحرية الحق ومصادرته بصورة تتعارض مع الدستور، ومبادئ ومواثيق حقوق الإنسان.

كما أكـد التقرر على نمو حالة الحراك والاحتجاج السياسي الجماهيري في الجنوب، واتخاذه من فضاءات الشارع، والساحات والميادين المفتوحة على الناس وعلى المجتمع كمنهج ووسيلة للتعبير والتعريف بمطالبه السياسة والديمقراطية، والحال بأن هذا النوع من الانتهاك والمصادرة للحق تمتد وتتسع دائرته السياسية المقيدة للحريات شاملاً الاعتداء على حق الأمن الشخصي، وعلى حق الحياة، وعلى حق الصحة والسلامة الجسدية، وبالتالي مصادرة الحق في حرية الرأي والتعبير.

واخيرا فإن الدول التي وقعت على المعاهدات الدولية لابد لها أن تترجم هذه المواثيق في النصوص والقوانين المحلية ولابد لها أن تعي أن من واجبها حماية مواطنيها من الانتهاكات كما لا ننسى أن الـدول التي لم توقع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لابد لها أن تحمي مواطنيها وان تلتزم بحقوق الإنسان لأن عدم توقيعها لا يعني انتهاكها لحق الإنسان داخل حدودها الجغرافي بمعنى أن مساءلة الحماية لا تتعلق بعملية التوقيع من عدمه على المعاهدات الدولية وكما لا ننسى أن تجاهل أي حكومة لحالات الانتهاكات التي قد تقع من مجموعات غير حكومية لا يعفي الحكومة من ضرورة التحقيق في الأمر وتوفير الحماية للمواطن

والسؤال الـذي لابد أن نطرحه متى يمكن للمواطن العربي أن يعيش بحرية وكرامة دون تعسف او انتهاك لحقوقه ؟

دراسات حديثة :

357 مليار ريال القيمة الشرائية للقات عام 2012م.. وزيادة زراعته 21ضعفا في العقود الأربعة الأخيرة

تقرير / زكريا حسان

القات ظاهرة اجتماعية استفحلت في أوساط كافة الفئات والشرائح ومشكلة كبيرة تتفاقم مع توسع نسبة من يتعاطوه وخاصة من فئات الشباب والنساء وتنامي مساحات زراعته التي أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية الشاملة وجعلت الظاهرة ذات أبعاد اقتصادية وصحية وزراعية ، القات محصول زراعي استحوذ على أجزاء واسعة من الأراضي الزراعية وتسبب بشكل رئيسي في استنزاف المياه الجوفية وتقليص إنتاجية المحاصيل الزراعية في المرتفعات الجبلية. واغرى العائد الاقتصادي الكبير المزارعين على زراعته وتسويقه باعتباره من أهم المحاصيل المدرة للدخل .

ويوضح الدكتور اسماعيل محرم رئيس منظمة حماة البيئة والتنمية المستدامة في دراسة حول تأثير زراعة القات على القطاع الزراعي والمياه أن مساحة القات زادت خـلال العقود الأربـعـة الماضية بحوالي 21 مـرة مما أدى إلـى تناقص المساحات الـزراعـيـة الـتـي تحتلها المحاصيل الأخـرى وخاصة الحبوب ، وأن القات ساهم بحوالي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و 22٪ من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الزراعي في عام 2012م.. ووصلت قيمته الشرائية في نفس العام إلى 357 مليار ريال بما يفوق قيمة الناتج المحلي من القمح بحوالي 8 مرات ، بينما كانت القيمة السوقية للقات عام 1990م لا تتجاوز 6,3 مليار ريال بما يشكل حوالي 18٪ من الناتج المحلي الزراعي .. مؤكداً تزايد الإنفاق على القات من دخل الأسرة على حساب الكثير من متطلباتها وخاصة الصحة والتعليم حيث تقدر بعض المصادر أن المتوسط الشهري للانفاق على القات 10٪ من دخل الأسرة ويصل في المناطق الساحلية والأسر الفقيرة إلى 33٪.

كما بينت نتائج دراسة حديثة للدكتور مرشد الدعبوش - أستاذ بكلية الزراعة جامعة صنعاء - حول تطور زراعة القات وأثـره على الـزراعـة في اليمن أن عدد المحافظات التي يـزرع فيها القات 18 محافظة من إجمالي عدد المحافظات في الجمهورية والبالغ عددها 21 محافظة بنسبة 85٪ وأن زراعـتـه تتركز فـي 6 محافظات وان المساحة المزروعة زادت بمقدار 21 ضعفا للفترة من 1970 2012-م منافسا لأهم المحاصيل الزراعية النقدية كالبن ، والعنب ، وبقية المحاصيل الأخرى التي تزرع في نفس النطاق الجغرافي، حيث شكل القات في التركيب المحصولي نسبة 9.09 ٪ من المساحة المزروعة لعام 2001م، وارتفعت إلى 12٪ في عام 2012م ، ويرجع السبب إلى الربحية العالية لوحدة المساحة مقارنة بالمحاصيل الأخرى .. موضحة انه في المتوسط، 72٪ من الرجال اليمنيين و33٪ من النساء فوق سن الـ12 من العمر يمضغون القات، وحوالي 42٪ من المستهلكين الذكور يمضغونه بمعدل خمسة إلى سبعة أيام في الأسبوع .

ونوهت الدراسة بأنه يعمل في بيع القات في العاصمة صنعاء وحدها نحو 13,000 شخص وان القات يوفر فرص عمل لواحد من بين سبعة عمال.

وحول الأضـرار الاجتماعية للقات يؤكد الدكتور حسني الجوشعي أن تأثير القات على السلوك وعلى الجوانب النفسية قد يتسبب في النهاية بانفصام الشخصية, ويكون تأثيره كبيراً على الأسرة من زوجة وأبناء عندما يروا أن الأب راعي هذه الأسرة أصبح مصابا بانفصام الشخصية .. مشيرا إلى أن الأبحاث والدراسات العلمية أثبتت إن القات يسبب إهمال الأسـرة وضياع الأوقات فجلسات القات تمتد في أحيان كثيرة إلى منتصف الليل وهذا يؤدي إلى ضعف دور الأب التربوي والتوجيهي والرقابي على جميع أفراد الأسرة من زوجة وأبناء مما قد يـؤدي إلى تفكك الأسرة وانحراف الأبناء وانتشار الجريمة في المجتمع ، كما أن القات يؤدي إلى آفات اجتماعية عديدة يصعب التخلص منها بسهولة كالرشوة والسرقة والغش والكذب وضياع الحقوق. ويمكث معظم الناس 4-6 ساعات في تناول القات معظم أيام الأسبوع .

ويتفق معظم متناولي القات أن تناول القات هو مضيعة للوقت وعادة اجتماعية غير محببة . كما يلاحظ توسع ظاهرة تناول القات أكثر من مرة في اليوم خلال السنوات القليلة الماضية

دراسـات علمية عـديـدة خلصت إلى وجـود علاقة بين مضغ القات وحـدوث الجلطات القلبية الحادة. وأن الأشخاص الذين يمضغون القات هم أكثر عرضة للجلطة القلبية الحادة والذبحة الصدرية, بالإضافة إلـى أن نسبة التدخين لدى من يمضغون القات أكثر من غيرهم, مما يضيف عامل خطورة آخـر للجلطات القلبية, فيزيد معدل الوفيات لهذه الفئة أكثر منها في فئة غير المتناولين للقات وتتزايد المخاطر الصحية جراء تناول القات خاصة عند الاستخدام العشوائي والمفرط من المبيدات المستخدمة على القات والتي تؤدي إلى العديد من الأمراض أهمها السرطانات والذبحة الصدرية بالإضافة إلى حـالات الصداع وأمـراض الجهاز الهضمي والأرق والحالات النفسية.

الدكتور طارق الكبسي الوكيل المساعد بالجهاز المركزي للإحصاء يقول : نفذت بعض المبادرات لتوفير البيانات مثل مسح ميزانية الأسرة لعام 2006/2005م والمسح اليمني لصحة الأسـرة 2003م، ووفـرت هـذه المبادرات مجموعة من البيانات والمؤشرات التفصيلية حول ظاهرة تناول القات ساهمت في إيجاد قواعد بيانات وطنية، ولكنه للأسف لم يجر استخدامها بشكل مكثف وبما يساعد في تشخيص هذه الظاهرة وتحديد مشكلاتها واقتراح الحلول المناسبة لها.

الـدراسـات العلمية أوصـت في مجملها بـضـرورة وجـود رؤيـة واضـحـة للدولة والمجتمع تشكل السياسات العامة للتعامل مع القات زراعة واستعمالا تتبناها الدولة وتعمل على تحقيقها. تنطلق من التعامل مع القات كسلعة يحكمها مبدأ العرض والطلب. كما أن توفر قاعدة بيانات حول القات بصورة خاصة والقطاع الزراعي بصورة عامة بما فيها المياه هي من الأهمية بمكان للتعاطي مع هذه الظاهرة وإعداد استراتيجية للحد من زراعته وتناوله وإشراك جميع مؤسسات الدولة والمجتمع في هذا المجهود ، علاوة على التوعية عبر الوسائل الإعلامية المختلفة بالآثار المترتبة على زيادة المساحة المزروعة بالقات على الزراعة والأمـن الغذائي ، وإعداد البرامج الهادفة للتوعية بأضراره ، ودعم البحث العلمي للحد من التوسع في زراعته بالتدريج مع توفير البدائل ذات المردود الاقتصادي المماثل ، وتفعيل دور جهاز الإرشاد الزراعي ، والجدية من قبل الدولة بكافة مؤسساتها في تبني سياسة واضحة تجاه الحد من انتشار القات.

> **الربحية العالية ساهمت في التوسع بزراعته وتقليص مساحة المحاصيل الأخرى**